# المجال الاجـــــتماعي: بين البناء الاجتماعي والصراع الثقافي(مقاربة مفاهيمية)

**أ. عبد العزيز عبد الصادق، باحث بسلك الدكتوراه**
**د.علي بولرباح، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان- المغرب**

# The social sphere: between social construction and cultural conflict (Conceptual approach)

**Abdelaziz ABDESSADEK**
**Ali BOULARBAH**
**University Abdelmalek Essaadi -Tetouan- Morocco**

**ملخص:** يحتل مفهوم المجال الاجتماعي أهمية كبيرة في الدراسات الانتروبولوجية والسوسيولوجية والجغرافية الثقافية، لهذا ظهرت اتجاهات علمية تناولته وفق منهجية نسقية بغية فهم أنساقه الديمغرافية والاقتصادية والثقافية، هذه الأنساق التي تحدد البناء الاجتماعي التي من دونها يختل النظام المجتمعي وبها تتحدد الأدوار الوظيفية لكل أفراد المجتمع. بعد اكتمال البناء الاجتماعي يتحول المجال الاجتماعي إلى مكان للصراع المجتمعي بين مختلف مكوناته الثقافية والإثنية والاجتماعية، فنجد هناك أحياء كاملة من المدينة مفتوحة في وجه الأغنياء لا تطأها أقدام الفقراء، وذلك ليس بحكم إقصاء قانوني ولكن بحكم توزيع ترابي مسكوت عنه للمكان. ولأن المجال الاجتماعي شديد التأثر بالعوامل الخارجية خاصة في عالمنا المعاصر فقد بدأت الأمكنة والفضاءات العمومية (المجال العمومي) تفقد روحها "فقدان روح المكان" ما جعلها لا تستجيب سريعا لعملية إعادة التشكيل.

**الكلمات المتفاحية:** المجال الاجتماعي، البناء الاجتماعي، نظام البروكسيمكس، الصراع الثقافي، الاستبعاد الاجتماعي، المجال العمومي

**Abstract:** The concept of the social sphere plays a very important role in the anthropological, sociological, geographic, and cultural studies. Several scientific approaches have appeared to deal with it in terms of a methodological system in order to understand its demographic, economic and social structures. These structures are of a crucial importance in the sense that they determine the social construction and the roles that must be played by the individuals. After the social construction is completed, the social sphere turns into a place for social conflict between its different cultural, ethnic and social components. Therefore, we find that there are districts and neighborhoods that only rich people can approach. This marginalization of the poor people is due to an untold story of land distribution. Because the social sphere can easily be influenced by the external factors, especially that the public spaces and places have started to lose their soul in our modern world (the space's lost soul) which made them unable to respond to the process of reconstruction quickly.

**Keywords:** the social sphere, the social construction; systhem of Proxemic, cultural conflict, the social exclusion; the public sphere.

**مقدمــة:**

أثارت مسألة استهلاك المجال الاجتماعي الكثير من الجدل في العلوم الاجتماعية خاصة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافية الاجتماعية والثقافية، ذلك أن المجال الاجتماعي يعد ذلك المكان/الحيز الذي تتقاسمه مجموعات بشرية مختلفة ايدولوجيا، عرقيا، اقتصاديا، عقائديا...، أو قد يتقاسمه أفراد من ثقافة وإيديولوجية واحدة، لكن تختلف ميولاتهم وسلوكاتهم الفردية، فيتحول –المجال- في كلتا الحالتين إلى فضاء للصراع والتنازع والتنافس بهدف إبراز الذات وفرض الوجود داخل ذلك الحيز الذي قد يتسع أو يضيق حسب طبيعته (معبد، مسجد، كنيسة، مدرسة، حديقة عمومية، إدارة...).

يعبر المجال بقوة عن آليات الضبط الاجتماعي، بل إنه يؤسس لرهاناته واستراتجياته المركزية من خلال دينامية الفعل التي تؤطره، بحيث يصير كل مجال معبرا بالضرورة عن طبيعة العلاقات الاجتماعية وخصوصية الصراع وباقي ملامح الفاعلية الاجتماعية التي تعتمل في رحابه. ومن هنا تتبدد مقولة "حياد المجال" وتتأسس تبعا لذلك إمكانات التأثر بالضبط الذي تمارسه القوى المالكة لوسائل الإنتاج والإكراه في المجتمع. فليس هناك مجال لا يتم إنتاجه اجتماعيا، كما أنه ليس هناك علاقة اجتماعية لا تعبر عن نفسها في المجال (بيير بوديو) وبذلك يغدو المجال مفسرا للتراتب الاجتماعي والتفاعل السياسي والثقافي (عبد الرحيم العطري، 2013، ص45).

إن المجال الاجتماعي بما يحمله من دلالات ثقافية وهوياتية واقتصادية، يشكل القالب الذي يعمل على بلورة الأنماط الثقافية والاجتماعية للجماعات أو الأفراد الذين ينتمون إليه. ومن أجل ذلك يعمل وفق آليات تدخل في ما يسمى بالضبط الاجتماعي، ووفق أنساق مختلفة كالنسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق الديمغرافي، كل هذه العناصر تتداخل فيما بينها لتشكل الأسس التي يقوم عليها أي بناء للمجال الاجتماعي.

يشكل الصراع داخل المجتمعات الحيوانية القاعدة الطبيعية التي تسير بها المنظومة الايكولوجية وفق قاعدة "البقاء للأقوى" لهذا فداخل هذه المجتمعات كل "فرد" ضعيف أو غير قادر على الاستمرارية والتكيف يعتبر مقصيا، ما يدل أن المجتمع الحيواني قائم على الصراع من أجل الاستمرارية وحفظ النوع. ولكون المجتمعات "الآدمية" إسقاط لمثيلتها في الطبيعة، فإنها تعرف صراعا حول المجال الاجتماعي، غير أن هذا الصراع يخضع لضوابط اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وأخلاقية. هذا الصراع القائم داخل المجالات الاجتماعية، ينشأ وفق مقاييس مختلفة، حيث قد يكون بين مجتمعات كبيرة تتصارع حول امتلاك المجال وتوسيع حدودها (المجال الحيوي Espace Vitale)، آو قد يكون بين مجتمعات محلية تتقاسم نفس المجال الاجتماعي لكن تختلف عرقيا وثقافيا ودينا فيكون مجال في هذه الحالة فضاء للصراع الإثني داخل نفس المجتمع. وبناء عليه جاز لنا طرح السؤال الإشكالي التالي: كيف يتم بناء وتقاسم المجال الاجتماعي على ضوء التعدد الثقافي والعرقي والتفاوت الاقتصادي الذي يمز مكوناته؟ وما مظاهر وتجليات الصراع حول المجال الاجتماعي بما هو –الصراع- من عناصر البناء الاجتماعي؟

**أولا: مفهوم البناء الاجتماعي وأنساقه**

يعتبر مفهوم البناء الاجتماعي، من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية عامة والدراسات الانتروبولوجية خاصة، وقد طهرت أهميته نتيجة لاتجاه كثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجين منذ أوائل القرن 20 إلى الدراسات الحقلية التي يقومون بها في مجتمعات صغيرة الحجم وقليلة السكان نسبيا كوسيلة لفهم المجتمع الإنساني في عمومه، فقد لاحظ هؤلاء العلماء أثناء دراساتهم لتلك المجتمعات الصغيرة التفاعل القائم بين مختلف نظمها الاجتماعية، على أساس أن الحياة الاجتماعية في أي مجتمع عبارة عن نسيج متماسك متشابك من العلاقات المتداخلة والتي تحدد طبيعية التنظيم الاجتماعي وتقسيم الأدوار بين أفراده.

يقصد بالبناء الاجتماعي تلك الشبكة من العلاقات التي تقوم بين المراكز التي يحتلها الأشخاص، فيما يقصد بالتنظيم الاجتماعي تلك الشبكة من العلاقات التي تقوم بين الأدوار التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص في ذلك المجتمع. وظهر مفهوم البناء أول مرة في المقال الشهير لـــ "رادليف براون" 1953 "البناء الاجتماعي"، غير أنه توجد إشارات له في كتابات "مونتيسكيو" خاصة في كتابه "روح القوانين" في معرض حديثه عن العلاقات القانونية التي تقوم بين أفراد المجتمع، وفي كتابات "دوركايم" حيث توجد قوانين من جذور النظرية البنائية حيث أشار إلى فكرة البناء الذي ينشأ خلاله الأفراد ويموتون مع استمراره. فالنسق البنائي هو نسق يربط بين المراكز التي يحتلها الأشخاص في المجتمع بينما يربط النسق الوظيفي بين الأدوار التي يلعبها هؤلاء الأشخاص في النشاطات الاجتماعية (محمد عبده محجوب، دس، ص23).

وقد أثار تعريف "رادليف براون" أن للبناء الاجتماعي مشكلات فيما يتعلق بالتفرقة بين البناء الواقعي والصورة البنائية، وأدمج في البناء كل العلاقات التي تقوم بين الأشخاص في المجتمع بعض النظر عما إذا كانت تلك العلاقات بين أفراد أو جماعات. وتنظم تلك العلاقات التي تربط بين الأشخاص في جوانب معينة ومتمايزة من حياتهم في نظم اجتماعية، ويلعب النظام دورا محددا في أنماط السلوك الاجتماعي، فالنظام يقصد به الإشارة إلى ذلك السلوك المقنن السائد في المجتمع، وهذا يعني أن السلوك الفردي الصادر عن الفرد من حيث هو فرد والذي يختلف من فرد لأخر،- مثل طريقة تناول الطعام أو المشي، أو ارتداء الملابس- لا يكون نظاما اجتماعيا، وذلك بعكس الزواج مثلا الذي يخضع لقواعد معينة وتحكمه ضوابط ومبادئ ثابتة بحيث أن الخروج على هذه القواعد يؤدي إلى توقيع العقوبة أو الجزاء، وللنظم الاجتماعية وظائف محددة التي تلعب دورا في التماسك الاجتماعي(محمد عبده محجوب، دس، ص19).

فالبناء الاجتماعي بهذا المعنى، هو نسق من العلاقات والأدوار والمشكلات الاجتماعية التي تربط بين مختلف أفراد مجتمع معين، إذ أن لكل فرد وظيفة ودور يؤديه ويساهم من خلاله في البناء الاجتماعي وعبرها يرتبط بعلاقات متعددة مع باقي الأفراد وهي التي تحدد مكانته في النسق المجتمعي. غير أن هذه الوظائف والعلاقات وما ينتج عنها من مشكلات تخضع لقوانين وضوابط اجتماعية تجعل الفرد تابع لجماعة التي تسعى إلى الحفاظ على وحدتها وتماسكها.

أما "ايفانز بريتشارد"، فيعرف البناء الاجتماعي بتلك العلاقات التي تقوم بين الجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستمرار في المجتمع. غير أنه يجب الانتباه إلى أن لكل مجتمع

صورة أو نمط معين يسمح لنا بأن نتكلم عنه على أنه نسق أو بناء يعيش فيه أفراد، وكلمة بناء تتضمن وجود نوع من التماسك والتوافق بين أجزائه مع السعي إلى تجنب التناقض الصارح أو الصراع المكشوف، وأنه –المجتمع- يتمتع بدرجة عالية من الديمومة والبقاء (ايفانز بريتشارد، 1970، ص42).

يقوم التصور النظري للبناء الاجتماعي على ثلاث أسس أساسية (انساق البناء الاجتماعي) تشكل الركيزة الأولى لأي بناء، التي من دونها قد يختل المجتمع ثقافيا وتختل نظمه ووظائفه (محمد عبده محجوب، ص 31، د س): 1- الظروف الايكولوجية، 2- التكوين الديمغرافي، 3- الثقافة بجوانبها المادية، وغير المادية بما بينها من تضايق وما تتمتع به من استقرار في المجتمع.

ومؤدى هذا كله أن البناء الاجتماعي الكلي لأي مجتمع من المجتمعات عبارة عن نسق من الأبنية المنفصلة المتمايزة التي تقوم بينه، رغم تمايزها وانفصالها، علاقات متبادلة مثل القرابى والبناء السياسي والبناء الاقتصادي، ويضم كل من هذه الأبنية الجزئية عددا من النظم الاجتماعية التي تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة. ولن يتيسر فهم البناء الاجتماعي إلا بدراسة هذه الأبنية الجزئية التي تتداخل وتتفاعل بعضها مع بعض، إذ ليس ثمة شك في وجود علاقات متبادلة بين النسق الايكولوجي والنسق الاقتصادي مثلا، على اعتبار أن الحياة الاقتصادية كلها تتأثر وتتحدد بالشروط والظروف الايكولوجية التي تحيط بالمجتمع، وهذا نفسه يصدق على العلاقة بين كل انساق البناء الاجتماعي (احمد أبو زيد، 1982، ص25). وعندما يغيب أو يختل أحد هذه الأنساق يكون إذاك البناء الاجتماعي غير مكتمل "النمو" ويجعل بالتالي تشكيل نظمه الاقتصادية والثقافية غير ذي جدوى. ما قد يجعل بعض المجتمعات تسعى إلى إعادة التشكيل من جديد لكنها تصدم بعدة معيقات أولها الخلل الناتج عن البناء الأول الذي اختلت أنساقه منذ البداية وهذا خلال بنيوي يصعب معالجته من جهة، ومن جهة ثانية تأثير عوامل خارجية كدخول أنظمة ثقافية واقتصادية واجتماعية جديدة التي تسعى إلى إيجاد مكان لها من خلال فرض نفسها على المجتمع والمجال التي حلت به، ومن جهة أخرى مدى قابلية المجتمعات المحلية خاصة المعاصرة في التأثر بالنظام

العالمي الجديدة الذي يسعى لجعل من العالم قروية كونية معولمة، فكلما كانت سريعة التأثر أصبح البناء الاجتماعي أو إعادة تشكيله أمرا في غاية التعقيد والصعوبة، هذه الأنساق المختلفة المشكلة للركيزة الأساسية في البناء الاجتماعي هي نفسها التي تهيكل المجال الاجتماعي الذي يعد مختبرا لاختبار مدى متانة النظم الاجتماعية بإبعادها المختلفة، فما المقصود بالمجال الاجتماعي؟ وما هي حدوده؟.

**ثانيا: مفهوم المجال وفق نظرية Proxemic وترسيم حدود المجال الاجتماعي**

لدراسة هذا المفهوم باعتباره مكانا مشاعا بين مختلف مكونات المجتمع أو المجموعات البشرية التي تتقاسمه وتستوطنه، انطلقنا من المفهوم- النظرية التي أشار إليها "إدوار هال" Edward Hall هو مفهوم Proxemic في كتابه "البعد الخفي"، حيث يعتبر المكان/المجال بناء على هذا المفهوم عنصرا أساسيا في تحديد العلاقات ولاسيما الترابية بين الأفراد. إن هندسة المكان أساس مادي هام في هذه العلاقات، واستهلاك الغني للمكان في مجتمع ما يختلف عن استهلاك الفقير له، **كما أن هناك أحياء كاملة من المدينة مفتوحة في وجه الأغنياء لا تطأها أقدام الفقراء، وذلك ليس بحكم إقصاء قانوني ولكن بحكم توزيع ترابي مسكوت عنه للمكان** (فاطمة المرنيسي، 2005، ص147) ، وتبعا لمفهوم Proxemic فإن "إدوارد هال" حاول إبراز العنصر المكاني كعنصر سلطة في العلاقات بين الأفراد؛ ويتميز بأهمية بالغة رغم كوننا لا ننتبه إليه في غالب الأحيان، كما أنه يجعل من الطريقة التي تفرض علينا بها الثقافة مع المكان عنصرا أساسيا في تحديد خصوصية هذه الثقافة، فيصبح المكان مجال الاستبعاد الاجتماعي سواء للأفراد أو للجماعات الذين يعتبرون مستبعدين اجتماعيا إذا كانوا محرومين من الفرصة في المشاركة، سواء أكانوا يرغبون فعلا في المشاركة أم لا يرغبون (بريانباري 2007).

إن نظرة الفرد إلى المكان ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرته إلى ذاته واتصاله الحميمي بمحيطه، ويمكن أن نعتبر أن للفرد الإنساني أبعادا بصرية وأخرى مرتبطة بحاستي الشم واللمس واستشعار الحرارة، يمكن أن يعيق تطورها آو يشجعه (هال 1969)، معناه أن كل فرد داخل أي مجموعة بشرية يندمج في مجاله الاجتماعي انطلاقا من حالته الجسدية والسلوكية والنفسية، فيسعى إلى رسم حدود خاصة به مع هذا المجال لكن دون التمرد الكلي عن الحدود الاجتماعية، لأن الحدود لا توضع مجانا، والمجتمع لا يتلاعب بالتقسيم لمجرد رغبته في تجزئ العالم الاجتماعي، ذلك أن الحدود الموضوعة تجسد غالبا توزيعا غير عادل للسلطة يربط بين مجموعة وأخرى في إطار علاقة تراتبية محددة، ويشكل كل اختراق لهذه الحدود تهجما ضد توزيع السلطة الذي تعبر عنه (فاطمة المرنيسي، 2005، ص149).

وعليه فحدود المجال الاجتماعي تخطط وترسم بضوابط شرعية- دينية، تجعل من كل ما هو مرغوب مكروها أو محرما وعلى الفرد أن يلتزم بعدم تجاوز هذه الحدود "وتلك حدود الله فلا تعتدوها"، أو بقيم وعادات اجتماعية ومجتمعية تجعل الفرد خاضعا لها وتجبره على التشبث بها قصد احتوائه داخل الجماعة من جهة، وضمان مساهمته في استمرارها وصراعها من أجل البقاء من جهة أخرى. لهذا نجد أن المجتمعات التي يحترم ويلتزم أفرادها / أعضائها بالقوانين والضوابط الاجتماعية المتوافق عليها، هي المجتمعات التي استطاعت الحفاظ على استمراريتها

ووحدتها المجالية والثقافية التي تتسع حدودها أو تتراجع حسب طبيعة الظروف المحيطة بها، أي طبيعة العلاقات التي تربطها بالسلطة المركزية، وبالمجتمعات المجارة لها التي قد تدخل معها في صراع حول الموارد الترابية المشتركة، أو قد يكون صراعا ثقافيا إذ تسعى كل مجموعة إلى فرض هيمنتها الثقافية وبالتالي ضمان استمرارها وحفاظها على أعضائها.

ولفهم التراتبية والطبقية التي نتجت عن هذه الحدود داخل المجتمعات "الشرقية" ترى الأستاذة المرنيسي أن تقسيم المكان الاجتماعي إلى مكان منزلي ومكان عام، ما هو إلا تعبير عن علاقة سلطوية تراتبية قسمته إلى عالمين: عالم الرجال- الأمة المرادف للدين والسلطة، وعالم النساء الذي يمثل الحياة الجنسية والأسرة، إنهما عالمان حيث تتحكم مفاهيم وقوانين متعارضة تعارضا كليا في عمليات التبادل الاجتماعي، وهو ما يتنافى مع مبدأ الوحدة والأخوة والحب والمساواة في العلاقات القائمة بين أعضاء الأمة. فتقسيم المجال الاجتماعي في هذا الإطار يؤسس على مبادئ عامة تتحكم في ضبط العلاقات بين الأفراد:

**العلاقة المشتركة:** تنعت العلاقة الاجتماعية بأنها من "النوع التعاوني" إذا كان العمل في إطارها قائما على التضامن وعلى إحساس الأفراد بأنهم ذات واحدة ( Max Weber، 1964، p136).

**علاقة الصراع:** تنعت العلاقة الاجتماعية بأنها من "النوع القائم على الصراع" حين يكون العمل موجها بطريقة مقصودة، نحو هدف تحقيق إرادة الأعضاء على حساب رغبات الآخرين، وذلك على الرغم من المقاومة التي يبدونها ضده.

ترسيم حدود المجال الاجتماعي انطلاقا من هذا المنظور يتحدد وفق معايير اجتماعية وثقافية صرفة، تجعل منه مجال نسقي ينتج أعضائه الذين يساهمون في تشكيل وإعادة تشكيل مجالهم الاجتماعي، الذي يحمل صفة الحامل لثقافة وقوانين وعادات ونظم الإنتاج ونمط عيش المجموعات البشرية المستوطنة. والحكم على أنها مجموعات بشرية وليس مجموعة واحدة مرتبط بالتنوع والتعدد الثقافي الذي يميز المجتمعات الإنسانية، هذا التنوع والتعدد هو الذي يجعل من المجالات الاجتماعية، فضاءات للصراع والتنافس الاجتماعيين من جهة، وحيزات للعلاقات الإنسانية المشتركة من جهة أخرى، ما يخلق أقاليم متعددة ومتنوعة.

**ثالثا: الإقليمية حسب نظام البروكسيميكس- المكان في علم الإنسان**

حاولت كتابات الجغرافيين خاصة الجغرافية الثقافية والجغرافية الإقليمية أن توضح حدود الإقليم كحيز وكفضاء جغرافي بحدود طبيعية ثارة وحدود إدارية ثارة أخرى. غير أن**"هال"** جاء بتحديد آخر للإقليمية مخالف لما دأب عليه الجغرافيون، والذي ربطه بمفهومه "البروكسيميك" المبني على مجموعة من التصنيفات الثقافية والبنيوية؛ فالإقليمية بكل ما تحمل الكلمة من معنى هي امتداد للكائن الحي والمحدد بإشارات بصرية وصوتية وشمية (هال 1969).

إن حدود الإقليمي تحدد انطلاقا من أبعاده الثقافية واللغوية الهوياتية (الانتماء والدم) المرئية وغير المرئية، ما يجعله مكانا قابلا للدينامية. وفي هذه الحالات تعتبر الهوية والثقافية على حد سواء كشيء ثابت ينتقل من جيل إلى جيل وإقليمية حيث يصبح الفضاء مصبوغا بأفكار السلالة أو القومية؛ مشكلا تركيبا قويا من "الدم والأرض". وهكذا يوصف الإقليم في صور مجازية جسدية من "الوطن الأب" و"الوطن الأم" أو يمنح شخصية. ويعتبر بذلك المشهد الثقافي أداة في

هذه العملية إذ أصبح يرى كوعاء لتسليم الانتماء الثقافي، تماثل هذه القومية العرقية بين الثقافة والفضاء، وبين الفضاء والناس، مشكلة منطقا دائريا بواسطته يعتبر حق المرء في الانتماء إلى الفضاء متوقفا على امتلاك الثقافة التي تستعمل لتعيين الإقليم (مايك كرانع، 2005، ص16).

أما الحيز فهو من أعمال البشر وهو الأساس الجغرافي للمجتمع، فلكل مجتمع حيزه، وكل مجتمع منتج للحيز أو بالأحرى أحياز عديدة؛ منها ما يخص السكن والعمل والإستراتجية وحتى الحلم، ومنها المجالات المعيشية والمجالات المؤثرة ومنها خلايا محلية وشبكات متشعبة (1991 Brunet Roger). إن نظام التصنيف البروكسيميكي يدل على مجموعة مستويات محددة للعلاقات مع أجزاء أخرى من النظام، ويستخدم لتعريف المشاهدات والنظريات ذات العلاقات المتبادلة لاستخدام الإنسان للحيز (ادوارد هال، 2007، ص138) فالبروكسيميكس كمظهر للثقافة المحلية له ثلاث مظاهر: مظهر/حيز ثابت، ومظهر/حيز شبه ثابت ومظهر/حيز غير رسمي.

**1- الحيز الثابت:** هو أحد الطرق الأساسية لتنظيم نشاطات الأفراد والمجموعات، ويتضمن المظاهر المادية كما يشمل التصاميم الخفية والمستدخلة التي تحكم السلوك عندما يتنقل الإنسان على هذه الأرض،- الأبنية هي أحد التعابير عن نماذج الحيز الثابت- ولكن الأبنية أيضا مجتمعة مع بعضها بطرق مميزة كما هي مقسمة داخليا وفقا للتصاميم المحددة ثقافيا. إن مخطط القرى والبلدان والمدن، والريف المتدخل ليس عشوائيا ولكنه يتبع خطة تتغير مع الزمن والثقافة، فالحيز إذن يشكل بطرق عشوائية فيخضع لتهيئة وإعداد وتصميم لتوافق حاجيات ومتطلبات الإنسان، غير أن "هال" حدد هنا استثناء فالناس الذين يعيشون في فوضى أو في حالة دائمة من التشويش هم أولئك الذين يفشلون في تصنيف النشاطات ومنتجات الإنسان وفقا لخطة مكانية موحدة ومنتظمة أو متنبأ بها، وفي الطرف المقابل من المقياس يوجد خط التجميع وهو تنظيم دقيق للأشياء في الزمان والمكان.

**2- حيز شبه ثابت:** لتحديد سمات ومميزات هذا الحيز انطلق "هال" من التجربة التي قام بها الطبيب **"همفري أوزموند"** حيث تم فيها شرح العلاقة بين الحيز شبه الثابت وبين السلوك، حيث لاحظ أن بعض الأماكن، مثل غرف انتظار السكة الحديدة تميل إلى إبقاء الناس بعيدين عن بعضهم، وأسماها ألاماكن المنفرة اجتماعيا Sociofugal. وأماكن أخرى، مثل الطاولات في الصيدليات ذات الطراز القديم أو الطاولات في مقاهي الأرصفة الفرنسية تميل إلى جمع الناس مع بعضهم، وهذه ما أسماها بالأماكن المشجعة اجتماعيا Sociopetal، وكان المستشفى الذي كان المسؤول فيه متخما بأماكن منفرة اجتماعيا، وفيه القليل مما يمكن أن يسمى أماكن مشجعة اجتماعيا. ولتحديد هذه الأماكن وكيف تساهم في نسج علاقات بين المرضى قام بمعية **"سومر"** بتقسيم مقصف المستشفى الذي يتسع إلى طاولات بقياس 63*72، هذه الطاولات وفرت ست مسافات واتجاهات مختلفة الأجسام فيما يتعلق ببعضها البعض (انظر الشكل) كان هدفهما وهو تحديد إلى أي مدى يمكن للمريضات نسج علاقات اجتماعية في ما مكان يوصف بأنه شبه ثابت من خلال المحادثة فيما بينهن، وأفرزت التجارب ما يلي:

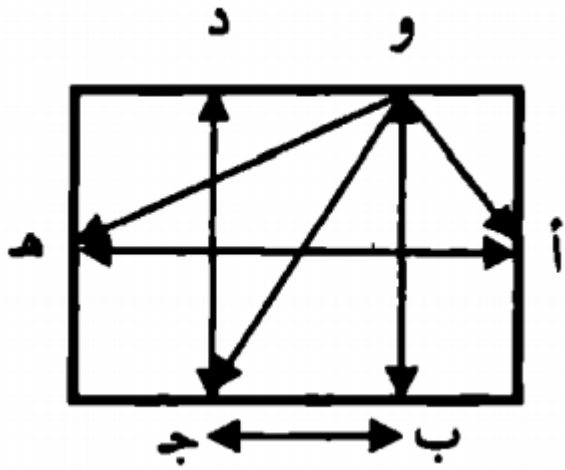


أظهرت خمسون جلسة ملاحظة تم اعتبار المحادثات فيها على فترات زمنية فاصلة مسيطر عليها: و-أ (عبر الركن) كانت المحادثات متكررة، ضعف ج-ب (جنبا إلى جنب) والتي بدورها كانت متكررة ثلاث مرات أكثر من ج-د (عبر الطاولة)، ولم تتم ملاحظة محادثات بالنسبة للأوضاع الأخرى، بمعنى أنتجت حالات الركن مع أشخاص عند الزوايا القائمة بالنسبة لبعضهم البعض محادثات ست مرات أكثر من حالات الوجه لوجه عبر امتداد الطاولة، هذه التجربة تشير إلى ثلاث حالات تخص الحيز شبه ثابت؛ المحادثات بين أشخاص من بيئات وثقافات مختلفة تكون محدودة جدا داخل أي حيز شبه ثابت، ثانيا ما هو منفر اجتماعيا في ثقافة ما يمكن أن يكون مشجعا اجتماعيا في ثقافة أخرى، ثالثا أن الحيز المنفر اجتماعيا ليس بالضرورة سيئا، ولا الحيز المشجع اجتماعيا جيد عالميا، فما هو مرغوب هو المرونة والتطابق بين التصميم والوظيفة بحيث يوجد تنوع في الأماكن حسب ما تتطلب المناسبة والحالة النفسية، وإمكانية إقحام الناس أو عدم إقحامهم.

والخلاصة التي خرج بها "هال" هي أن ما هو حيز ثابت في ثقافة ما يمكن أن يكون شبه ثابت في ثقافة أخرى، والعكس صحيح. على سبيل المثال، الجدران في اليابان يمكن تحريكها، فهي تفتح وتغلق حسب تغير نشاطات اليوم، في الولايات المتحدة، يتنقل الناس من غرفة إلى أخرى أو من جزء من الغرفة إلى آخر من أجل كل نشاط مختلف، مثل الطعام والنوم والعمل والعلاقات الاجتماعية مع الأقارب. في اليابان من الشائع جدا أن تبقى في مكان واحد في حين تتغير النشاطات، ويزودنا الصينيون بفرص أكثر لملاحظة التنوع في تعامل البشر مع المكان؛ فهم ينسبون لفئة ثابت الميزة أمورا معينة يعالجها الأمريكيون كشبه ثابتة الميزة، ومن الواضح أن ضيفا ما في بيت صيني لا يحرك كرسيه إلا عند اقتراح المضيف ذلك.

وقد أشار"ميروفيتش" (1985) إلى التحول من ثقافات تقطن مناطق محددة إلى مجتمع متحرك أكثر، إذن في الوقت الذي تعود فيه الناس على التفاعل في منطقة ثقافية، أصبحت العلاقات الآن متباعدة على نحو متزايد، وهكذا تقع كثير من التفاعلات في نقط الالتقاء، أو أفضية الحدود

الواقعة على "العتبة" بين الثقافات، في حين يقترح "أوجي" (1990) استعمال كلمة "مكان" للإحالة إلى "ثقافة تتمركز في الزمن والفضاء" وأنه قدر نرى الوضعية كواحدة من"الوفرة الفضائية المفرطة"، حيث تجتمع عناصر الثقافات التي كثيرا ما ترتبط بالأماكن المختلفة في الفضاء نفسه والوقت نفسه، ومن المغري في هذه الوضعية الالتفاف إلى الماضي بحنين تجاه استقرار ماضي متخيل، إلا أن هذه ليست وسيلة ناجعة في البحث ولا في فحص الثقافات كأنها كانت، أو يجب أن تكون متمركزة ومقيدة. ونحتاج عوضا من ذلك إلى دراسة كيف أنه في بعض الحالات تتمركز الثقافات، بينما في حالات أخرى هناك "انعدام الأماكن"، إذن قد ندرس مميزات الاثنين موافقين على وجود الشكلين معا، ونعود في هذه الحالة إلى موفق "ميروفيتش" ونقول إن الفرق بين "لا مكان" هذا و"مكان ما" هو أن الشكل يسيطر على "الانعزال التعاقدي" والأفراد والمجموعات الصغيرة لها ارتباط فقط بالمجتمع الأوسع من خلال تفاعلات محدودة ودقيقة مقارنة بـ "الأماكن" حيث يوجد "نشاط اجتماعي عضوي" وحيث يمتلك الناس علاقات على المدى البعيد وحيث لا تصلح التفاعلات فقط لهدف وظيفي عاجل (Augé Marc، 1995، p59).

**3- الحيز غير الرسمي:** يربط "هال" تحديد هذا الحيز بما اسماه الخبرة المكانية والتي اعتبرها أهم شيء بالنسبة للفرد لأنها تتضمن المسافات التي يحافظ عليها في المواجهات مع الآخرين، هذه المسافات في معظمها خارج الوعي، وأطلق على هذه الفئة الحيز غير الرسمي لأنها غير مصرح بها، ليس لأنها تفتقر إلى الشكل أو ليس لها أهمية، بل لأن الأنماط المكانية غير الرسمية لها حدود واضحة وأهمية كبيرة، ولو أنها غير معبر عنها بالألفاظ، بحيث أنها تشكل جزءا أساسيا للثقافة.

فالحيزات تحدد إجمالا انطلاقا من نظرتنا للحيز، لأن نظرة الفرد إلى المكان ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرته إلى ذاته واتصاله الحميمي بمحيطه، ويمكن أن نعتبر أن للفرد الإنساني أبعادا بصرية وأخرى مرتبطة بحاستي الشم واللمس واستشعار الحرارة، يمكن أن يعيق المحيط تطورها أو يشجعها ( Edward Hall، 1969، p63).

فتقسيم الأماكن/المجالات/الفضاءات بين أفراد المجتمع أو بين فئات اجتماعية مختلفة، يعبر وبشكل صريح أن تقسيم المكان بين أناس مختلفين في أماكن مختلفة يمكن الدولة أن تشجع رؤية معينة عن شعب معين خلال مواقع رمزية خاصة، في حين تستطيع مجموعات أخرى أن تقدم جغرافيات رمزية بديلة أو تنسب معاني مختلفة جدا للأماكن نفسها، وفي هذه الحالة سنتطرق إلى الطريقة التي تمت بها القوة والمعنى فوق المشهد، وكذا الكيفية التي يمكن من خلالها استعمال الآثار والبنيات في محاولة لربط الناس معا والتأكيد على المصالح المشتركة لتشجيع التضامن الاجتماعي (مايك كرانع، ص18، 2005). فعلى الرغم من سعي الدولة الرسمية الحثيث إلى نسف الحدود الاجتماعية في الأماكن والفضاءات رغبة منها في جعل المجتمع ينصهر في ذاته وخلق التماهي الاجتماعي والثقافي بين فئاته المتنوعة على كافة المستويات (الثقافية، الاقتصادية، الإيديولوجية، ونمط العيش، والنظرة إلى الحياة...) إلا أن الحدود الاجتماعية تفرض نفسها على الأمكنة وترسم ذاتيا وتحدد وتقسم الفضاء وفق التقسيم الاجتماعي، فالحدود لا توضع مجانا والمجتمع لا يتلاعب بالتقسيم لمجرد رغبته في تجزيء العالم الاجتماعي، ذلك أن الحدود

الموضوعة تجسد غالبا توزيعا غير عادل للسلطة للربط بين مجموعة وأخرى في إطار علاقة تراتبية محددة (Mary Degllasse 1970). ويشكل كل اختراق لهذه الحدود تهجما ضد توزيع السلطة بين أفراد المجتمع ما قد يؤدي إلى فوضى اجتماعية وتداخل بين قيم ومبادئ، وهو ما عبر عنه "جون جاك روسو" بالهيئة الأولى والثالثة. ويتحول بذلك المجال من وظيفته الأساسية التي هي التعايش والالتزام بالواجب إلى مجال صراع وتنافر بين فئات المجتمع وثقافتهم المتعددة والمتنوعة؛ ويرسم بذلك حدود ثقافية متعالية عن الواقع الذي بات يفرض الانصهار والاندماج، ما يجعلنا نتساءل هل فعلا استطاعت العولمة في بعدها الثقافي اختراق كل الحدود الثقافية والاجتماعية داخل البلدان؟ إذا كان الجواب بالنفي فكيف لها أن تخترق حدود مجتمعات صغيرة منغلقة على ذاتها وهي مجتمعات تتقاسم حيز جغرافي صغير وتعمل على ترسيم حدود بين فئاتها الاجتماعية. من هذا المنظور يمكن أن نقول إن العولمة ما هي إلا تعبير عن رغبة الغرب في اختراق ما لا يمكن اختراقه وما كان عصيا عليه اخترقه في المرحلة الكولونيالية.

**رابعا: مسافات الإنسان في النظام البروكسيمكسي**

سعى "هال" في إطار التنظيم المجالي الاجتماعي حسب نظريته إلى تحديد طبيعية الفضاءات الاجتماعية وكيف تنتظم بها العلاقات الاجتماعية بين الأفراد سواء داخل بيئات ثقافية مختلفة أو المنتمين إلى نفس البيئية الثقافية نفسها، إلا أن الإنسان كيف ما كانت طبيعة وحجم علاقته بحيزه الاجتماعي، ومهما بلغت درجة ارتباطه بمحيطه الاجتماعي/المجتمع أفرادا كان أو مؤسسات؛ يسعى دائما إلى وضع مسافة بينه وبين باقي أفراد المجتمع، في إطار ما أسماه "هال" بالمسافة عند الإنسان، هذه المسافات لها أبعاد نفسية حميمية واجتماعية وفردية...، تمكن كل فرد من امتلاك حيز خاص/المجال الخاص به يمتلكه ويتحرك فيه بعيدا عن الآخر:

- **المسافة الحميمية.** على مسافة حميمية يكون وجود الشخص الآخر جليا وربما يكون في بعض الأحيان غامرا بسبب المدخلات الحسية المتزايدة بشكل كبير، الرؤية (غالبا محرفة) والشم والحرارة المنبعثة من جسم الشخص الآخر والصوت والرائحة والشعور بالنفس، جميعها تتحد لتشير إلى انخراط واضح مع الجسم الآخر. وفيها نوعين: المسافة الحميمية – حالة القرب والمسافة الحميمية حالة البعد(ادوار هال، 2007، ص161-162).
- **المسافة الشخصية.** وهي المصطلح الذي استخدمه "هيدجر" للإشارة إلى المسافة التي تفصل الأفراد من الأنواع غير المحتكة، قد يعتبر أنه مجال صغير واق أو فقاعة يحافظ عليها الكائن الحي بين نفسه والآخرين، ونميز فيها بين مسافتين؛ المسافة الشخصية- حالة القرب (قدم ونصف إلى قدمين ونصف)، والمسافة الشخصية حالة البعد (قدمان ونصف إلى أربعة أقدام). (ادوار هال، 2007، ص164-165).
- **المسافة الاجتماعية.** إن خط الحد الفاصل بين مرحلة البعد للمسافة الشخصية ومرحلة القرب للمسافة الاجتماعية هو "حد الهيمنة" الذي يفرضه الطرفين، هذا الحد الذي يختلف من شعب إلى شعب آخر ويلعب فيه الصوت الدور الأساسي، نميز فيها أيضا؛ المسافة الاجتماعية – حالة

القرب من أربعة إلى سبعة أقدام، والمسافة الاجتماعية – حالة البعد من سبعة إلى اثني عشر قدما[1].

**- المسافة العامة.** تحدث نتيجة التغيرات الحسية التي تقع عند التحول من المسافات الشخصية والاجتماعية، والتي هي خارج دائرة الانخراط تماما، وفيها المسافة العامة- حالة القرب من اثني عشر إلى خمسة وعشرين قدما، والمسافة العامة – حالة البعد على مسافة خمسة وعشرون قدما أو أكثر، وتعد الثلاثين قدما هي المسافة الموجودة أليا حول المظاهر العامة الهامة.

تتحدد العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فيما بينهم وبين الفرد والجماعة في الأماكن العامة الاجتماعية في إطار تقاسم المجال الاجتماعي، حسب طبيعة العلاقات التي ترتبط بينهم، مهنية، أو عاطفية، أو علاقات صداقة...، هذه الروابط الاجتماعية تفرض الاعتراف باستقلالية الفرد وبحيزه الخاص، لهذا يتم وضع مسافات فاصلة قبل كل عملية تواصل واحتكاك اجتماعي، هذه المسافات يختلف قياسها حسب طبيعة الأفراد والجماعات، وهو النمط العلاقاتي الذي أصبحت تعيشه المدن المعاصرة والمعولمة.

**خامسا: المدن المعاصرة- العولمة وتآكل المكان (فقدان روح المكان)**

يجب الأخذ بعين الاعتبار كيف أن المدن والدول تحتوي على عدد وافر من الثقافات التي يمكن تسميتها بـ "الثقافات الفرعية"، وإننا في حاجة إلى أن نفكر في العوالم المختلفة التي تحدثها ثقافة الهذيان Rave وظاهرة النوادي، حيث تقدم هذه الفضاءات وسطا اجتماعيا ومجموعة من الممارسات المختلفة معززة بمواقع جغرافية مختلفة جدا عن الثقافة الرسمية (مايك كرانغ 2005)، يحيل هذا القول على أن المدن خاصة المعاصرة منها تنسلخ دائما من الثقافة الرسمية التي تفرض عليها في ارتباط بتعدد فئاتها الاجتماعية الساعية دائما إلى خلق ثقافة خاصة والميول إلى ما يمكن أن نصطلح عليه بـ"الثقافة الفردانية" وهذا هو الاتجاه الذي تسير عليه بعض الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تحدث وزارة خاصة بالثقافة على اعتبار أن كل فرد مسؤول عن ثقافته وهو حر في إبداع وخلق الثقافة التي تناسبه. وبالتالي فحرية اختيار المكان يبقى رهينا بالفرد، لكن هذا التوجه يتنافى مع الواقع المجالي، حيث أن المجال الثقافي الاجتماعي الأمريكي يخضع وبالقوة الهوياتية والاقتصادية لنوع من التقسيم الممنهج فنجد أماكن (ترفيهية، جامعية، ثقافية، بيئية...) خاصة بالبيض دون غيرهم من مكونات المجتمع الأمريكي، بل حتى في الفن، حيث ذهب أحد ممثلي السود إلى القول:"إن جائزة الأوسكار خلقت للبيض دون غيرهم". وفي لوس أنجلوس يعقب الكثير من الكتاب على الصراعات والتقسيمات الاجتماعية في هذه المدينة ذات الأعراق المتعددة، حيث الأغنياء يؤدون على الأمن ضد الفقراء.

وهذا التقسيم الاجتماعي للمجال يتجاوز الحدود العرقية والثقافية والدينية إلى الحدود الجنسية، بين الذكور والإناث، ويعطينا "بيير بورديو" مثالا واضحا في دراسته للسكن "القبايلي" بالجزائر في إشارته إلى تقسيم البيت كمجال اجتماعي بين رجاله ونسائه، فغالبا ما يوجد عمل النساء في الأجزاء المظلمة من المنزل، بينما يوجد عمل الرجال في الخارج، إذن فالمنزل بمجموعاته من

[1]- وفق مبدأ "قف بعيدا بحيث أستطيع أن انظر إليك" وتجسد هذه الحالة مكاتب الأشخاص المهمين التي تكون كبيرة بما يكفي لإبقاء الزائرين في حالة البعد للمسافة الاجتماعية.

المتضادات من رجل وامرأة، ضوء وظلام، وعلو وانخفاض، وحضارة وطبيعية، يتفاعل كذلك مع تصورات كبرى لنظام الكون، ولهذا يترك الرجال المنزل قبل بزوغ النهار، فخارج المنزل إذن فضاء ذكوري وداخله فضاء أنثوي (بورديو 1999). وغير بعيد من الجزائر ترى الأستاذة المرنيسي أنه في حالة ديناميكية الرجل- المرأة في المغرب فإن القضاء على التمييز بين الجنسين الحاصل بفعل التعليم وبفعل الأعداد الهائلة من النساء اللواتي يعملن خارج البيت، يعيد النظر بشكل مباشر في مسألة الحواجز التي وضعتها الهندسة الاجتماعية لتقسيم المكان بين النساء والرجال، واعتبرت أن هذا التقسيم ليس ظاهرة ثانوية أو معزولة، بل هو انعكاس وتجسيد لتوزيع نوعي للسلطة والنفوذ ولتوزيع نوعي للعمل (فاطمة المرنيسي،2005، ص168)، لتخلص إلى أن المجتمع المغربي لم يعرف تطورا فيما يخص العلاقة بين الجنسين، يوازي التغير الحادث في التوزيع التقليدي للنفوذ والسلطة مما أدى إلى الفوضى في هذه العلاقة.

لقد أسهم توغل الأنماط الغربية في المجتمعات الشرقية إلى بداية تآكل البعد الحضاري للأمكنة المحلية، لكن هذا الجدال شرق- غرب أصبح متجاوزا بشكل كبير لكون التلاقح الحضاري والثقافي واللغوي الذي فرضته العولمة (حسن أوريد- مرآة الغرب المنكسرة 2011) أنتج مجتمعات هجينة وبالتالي أماكن هجينة سرعت من وتيرتها تيارات الهجرة حول الأرض من وإلى الغرب ومن والى الشرق، فيرفض بالتالي على الوافدين الجدد التكيف والتأقلم مع الفضاء بتناقضاته ثارة وبمغرياته وقسوته ثارة أخرى، وفي هذا الصدد ما علينا إلا أن نتحرك، نذهب في عطلة، أو نباشر بحثا ميدانيا لنرى كيف أن هذه الأنماط هي كثيرة جدا وتكون خاصة بالمكان الذي أنتجت فيه. والتكرار المستمر لأنواع خاصة من السلوك ينتهي بارتباطه بأماكن خاصة، والقادمون الجدد يؤهلون اجتماعيا لأنواع السلوك الموجودة في تلك الأماكن، والنتيجة هي أن الأماكن توفر مرساة للتجارة المشتركة بين الناس والاستمرارية على مر الزمان. وتتحول الفضاءات إلى أماكن عندما تصبح "مثخنة بالزمن" لها ماضي ومستقبل يقيدان الناس معا حولهما ( Relph Edward،1981،p12) فنأخذ على سبيل المثال الأندية الرياضية وهي أنماط غربية بامتياز، خاصة المرتبطة بما يمكن نعته بـــ"الرياضات الارستقراطية"، كالغولف، والتنس...، هذا النوع من – النوادي- يشكل سلم التميز الاجتماعي بين فئات اجتماعية من نفس المجال إلا أنها تتفاوت في المستوى الثقافي والمادي، ما يجعل الفضاءات العمومية مجالا لبناء تراتبية اجتماعية ومظهر من مظاهر التنطيق الاجتماعي للمجال العمومي خاصة في المجالات الحضرية، هذا التفاوت المادي والثقافي يجعل من الفئات ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المحدود تمنع قصرا أو اختياريا من الولوج إلى مثل هذه النوادي الأرستقراطية. إذن كيف يتم تأثيث المجال الاجتماعي بناء على الأبعاد الهوياتية والثقافية والاقتصادية؟ وهل هذا التقسيم الممنهج للمجال العمومي يفقد المكان روحه؟ أم يمنحه قدسية اجتماعية مصطنعة تفرض على من له الرغبة والإرادة في الاستفادة منه ومن خدماته أن يستوفي الشروط التي تفرضها طقوسه؟.

يجيب كارل ساور (1962) عن هذا التساؤل الأخير في تحديده لمفهوم الجغرافيا؛ على أنها تعالج الحقائق التي هي "حقائق المكان" والأماكن التي هي تركيبات فريدة لهذه الأشياء، فهي

تقترح فكرة العمق التي هي وراء هذه الحقائق البسيطة، على أن هناك ما هو أكثر بالنسبة إلى المكان من مجموعة من الأشياء الفريدة، وهذا ما يسمى بروح المكان – روح المكان الفريدة- **ففقدان المكان لروحه يفضى لا محالة إلى فقدان إنسانية الإنسان،** الذي يتحول من ذات منصهرة في الجماعة وتتقاسم معها الفضاء، إلى ذات أنانية ساعية للتحكم والاستحواذ على المجال الاجتماعي؛ تقصي من خلاله كل فئة أو جماعة أقل منها. لكن لكي تكون إنسانا عليك أن تعيش في عالم مليء بأماكن ذات مغزى، لكي تكون إنسانا عليك أن تملك وتعرف مكانك ( Relph Edward،1976،p1)، ومن هذه الفكرة نعتقد أنه تنطلق الفئات الاجتماعية التي تسعى دائما إلى خلق فضاءات خاصة بها داخل المجال الاجتماعي، ما يعطيها تميزها الطبقي.

وهناك من يفسر فقدان المكان لروحه إلى التقدم التقني باعتباره يحمل سعرا مرتفعا أكثر مما ينبغي، فالمشاهد البشرية والأماكن التي يتعلق بها الناس قد ضحي بها لفائدة فضاءات جديدة لا روح فيها ولا مكان فيها، فضاءات أكثر فاعلية وظيفيا لكنها قلصت من ميزة التجربة (كرانع، 2005، ص145)، ولعبت التقنيات الهندسية (علم الهندسة) دورا كبيرا في هذا التحول لأنها حولت بتصاميمها التقنية الأماكن من فضاءات اجتماعية روحية إلى فضاءات تنزع نحو الفئوية والرسملة التجارية، ليتم تحويل حتى المشاهد والمجالات الاجتماعية ذات القيمة الروحية إلى واجهات للترويج التجاري والسياحي كحال المساجد والكاتدرائيات والمعابد (تاج محل على سبيل المثال، وكاتدرائية ستراسبوغ). لهذه الغاية حدد "ريلف" Relph أربعة أنواع مختلفة من الفضاء أو المعارف حول الفضاء، نتجت عن علاقات مختلفة بالأماكن، في المرحلة الأولى تنظيم الفضاءات "البراغماتية" بموقع جسدنا (الشمال أو اليمن، فوق أو تحت)، ثانيا هناك الفضاء الخاص بالادارك الحسي؛ ينظم من خلال مقاصدنا ويتمركز علينا- ما نركز عليه، ما ننظر إليه، وهكذا ينزع إلى التمركز الملاحظ. والفضاء الوجودي يكون بالبنيات الثقافية بقدر ما يكون بإدراكاتنا؛ إنه فضاء مليء بالمعنى الاجتماعي، ويحدد هذا الفضاء في علاقته ببعض التجربة أو المهمة البشريتين، وأخيرا هناك الفضاء المعرفي الخاص بكيفية صياغتنا للعلاقات الفضائية نظريا ( Relph Edward،1976،p5).

وكيف ما كانت نوعية الفضاء، فإن المكان نتاج لكيفية تفاعلنا معه، لنا مقاصد مختلفة تجاهه إذا عشنا هناك أو مررنا منه في سفر، ينتج كل هذا أماكن مختلفة بالنسبة إلينا، فتنسج الفضاءات عن طريق التفاعلات والسلوكات الاجتماعية والفردية والنخبوية[2]. يظهر هذا تباينا مع الإحساس بالأماكن الفردية التي يستطيع كل الناس أن يحسوا أنهم ينتمون إليها، وفقدان الإقليم المقيد والمتحكم فيه يقوض إلى حد بعيد أحاسيس الناس بالهوية، حيث عادة ما يتحكم الناس في هذا من خلال علاقات "الأنا" والـ "نحن" و"الآخر". وإذا كانت "الأنا" هي الإحساس الشخصي بالهوية، فالـ "نحن" إذن هي الهوية المشتركة التي كثيرا ما تعزز من خلال العلاقات المشتركة بالأماكن، ويمكن تحديد "الآخر" كغرباء. وإذا ما انحل التوسط لهذه العملية من خلال الأماكن، فقد تصبح هويات الناس بالتالي أقل استقرارا، وفقدان الإحساس بالانتماء سيجعل العالم أكثر استلابا مادام

[2]- لأنه قد يحدث أن يشكل فضاء معين عن طريق نخبة معينة سياسية أو ثقافية أو رياضية أو فنية، وتجعل منه فضاء نمطي.

أنه سينمي الإحساس بالوحدة (كرانع، 2005، ص155)، ما يجعل الفرد يميل إلى نزعة تقليص الانتماء للجماعة ويصبح الأشخاص يميلون إلى الوحدة وتحقيق المصلحة الخاصة على حساب الجماعة (Tuan 1992).

وفي الأخير لتجاوز معضلات المدن المعاصرة المرتبطة بتآكل الفضاء والصراع القائم بين فئاتها حول المكان، يجب التفكير في خطط جدية في مسألة تخطيط المدن المستقبلية من خلال إشراك جميع الفاعلين ومن متخلف التخصصات العلمية والقطاعات الإنتاجية في تخطيط المدن وإعادة تشكيلها، وفي هذا الصدد يقول "هال": "الحل المشاكل المدنية الهائلة، توجد حاجة ليس فقط لمجموعة من الخبراء- مخططو المدن ومهندسون معماريون ومهندسون من كل الأنواع واقتصاديون ومتخصصون بتنفيذ القوانين وخبراء مرور ومواصلات ومعلمون ومحامون ومشرفون اجتماعيون وعلماء اقتصاديون- ولكن لعدد من الخبراء الجدد. إن علماء النفس وعلماء الإنسان وعلماء الإيثولوجيا[3] نادرا إن لم يكن نهائيا ما يمثلون دورا مهما كأعضاء دائمين لأقسام تخطيط المدن، ولكن يجب أن يكونوا كذلك". يذهب "هال" إذن إلى أنه يجب إدراج علماء النفس في تخطيط المدن وأخذ آرائهم بعين الاعتبار لكونهم الأقرب إلى فهم سلوكيات سكان المدن وتفاوتها بين الفئات، ويذهب أبعد من ذلك، إذ اعتبر أنه عندما يتم تطوير خطط علمية جيدة يجب أن لا يجبر المخططون على مشاهدة تعطل في التنفيذ والذي كثيرا ما يبرر بالسياسة أو بالمنفعة، وكذلك يجب عدم فصل التخطيط عن التجديد بدلا من ذلك، يجب أن يكون التجديد جزءا متمما للتخطيط.

إن علاج معضلات المدن المعاصرة وجعلها مجالات للتعايش بين فئاتها الاجتماعية واحتكاكها- خاصة الريفيون الجدد عن الحياة الحضرية- يقتضي إيجاد حلول تخطيطية مرتبطة بتنظيم المدن وتقسيم فضاءاتها، من هذه الأشياء التفكير في معالجة متلازمة السيارة، لأن السيارة هي أعظم مستهلك للحيز العام والشخصي، فهي تلتهم المساحات التي يمكن أن يلتقي فيها الناس، فقد أضحت مواقف السيارات والأرصفة وكل شيء من أجل السيارة، فهذه المتلازمة لها نتائج عكسية أخرى؛ منها أن الناس لم يعودوا يرغبون في المشي والذين يرغبون في المشي لا يستطيعون إيجاد مكان للمشي، ما يجعل الناس مترهلين ويعيشون في عزلة عن بعضهم البعض؛ فعندما يمشي الناس فإنهم يتعرفون على بعضهم البعض حتى لو بمجرد المشاهدة والعكس هو الصحيح مع السيارات، بالإضافة إلى الحد من الأبنية الجماعية المقيدة كالأبراج العالية المخصصة للسكن والتي تجسد أحيانا مظاهر الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي وتكرس الطبقية الحضرية داخل المدن. وهذه الأبنية المقيدة يكون تعامل البلديات معها بشكل "عنصري" أحيانا لأنها تأوي فئات/أقليات عمالية مهاجرة في الغالب- وما وقع في ضاحية لندن يونيه 2017 دليل واضح على هذه الازدواجية في التعامل مع المجال الحضري، حيث اشتعلت النيران في برج سكني تحول إلى رماد بالكامل راح ضحيته أكثر 70 قتيلا جلهم من الأقلية المهاجرة، ما يفرض

[3] - الإيثولوجيا أو علم السلوك الحيواني Ethology هو الدراسة العلمية لسلوك الحيوانات كفرع من علم الحيوان. العالم الذي يشتغل ضمن الإيثولوجيا يدعى إيثولوجّي.

ضرورة تنمية المجال العمومي والحفاظ على تنوعه الثقافي، وجعله مجالا مشتركا للتعايش والتضامن الإنساني والاعتراف بالأخر والمساواة بين الجميع.

**سادسا: المجال العمومي والتنوع الثقافي**

يرتبط مفهوم المجال العمومي (كرانغ 2005) في أحوال كثيرة بفكرة المجتمع المدني، ويقترح أن الدولة الديمقراطية لا تتركب فحسب من مواطنين ودولة أو من مؤسسات الدولة فقط. ويشير المجال العمومي إلى الساحات العمومية، حيث يستطيع الناس المناقشة والتقييم والعمل، وكثيرا ما يرتبط بأفكار "الفضاءات" التي يتمكن كل شخص من دخولها ويستطع الناس أن يجتمعوا فيها كأنداد رسميين- إلى حد أن رأي كل شخص يحمل وزنا متساويا- ومناقشة النزاعات والقضايا والأحداث بشكل معتدل، وتجدر الإشارة إلى أنه مع أن نظم الحكم هذه تدعي مساواة رسمية بين المواطنين، فالقدرة على المشاركة في هذا "المجال العمومي" مقيدة بعدم التمكن من المعلومات، وتحدد لوسائل الإعلام دورا مهما في تعيين شروط أي مناقشة. ولاحظ الجغرافيون كذلك كيف أن هذا النموذج يتضمن سلسلة كاملة من الفضاءات- حقيقية ومجازية أو هما معا- إذن تعتمد فكرة الساحات العمومية على السوق الروماني المنفتح للجميع، حيث يكون بإمكان المواطنين الالتقاء، وتنظر الروايات التاريخية إلى المقاهي أو أماكن أخرى حيث يستطيع الناس أن يجتمعوا معا. قد نلاحظ أن هذه الفضاءات هي في أحوال كثيرة مقصورة فيما يخص السلوك ومخططة وفقا لنموذج الفضاءات المنفتحة فقط لفئات اجتماعية محددة، ويجرى حاليا نقاش حول ما إذا كانت شبكة المعلومات (الانترنيت) تقدم فضاءات عمومية جديدة.

يعتبر "يورعن هبرماس" أول من أصل ابستومولوجيا لمفهوم المجال العمومي من خلال كتابه "التحولات البنيوية للمجال العمومي" فقد اعتبر أن المجال العمومي هو صناعة برجوازية نتجت عن صعود البرجوازية الأوروبية، وذلك في الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى بداية القرن الثامن عش، واعتبر المجال العام البرجوازي الأوروبي النموذج المثالي وتتفرد به الحضارة الأوروبية (مهند مصطفى، 2016، ص1). يعرف هبرماس المجال العمومي بأنه حقل الحياة الاجتماعية الذي يجرى من خلاله تشكيل ومقاربة الرأي العام، إنه الحقل الذي يتوسط بين المجتمع والدولة، فالرأي العام يظهر في سياق الخطاب العقلاني (Jurgen Habermas ،1974 p49-55).

إن المجال العام دائما حسب هبرماس، أولا وقبل كل شيء، مجال حياتنا الاجتماعية حيث ثمة شيء عن الرأي العام يقترب من التبلور، ويكون الوصول إليه متاحا لجميع المواطنين، وجزء من المجال العام يتجلى في المحادثة اليومية، حيث يجتمع أفراد خاصون لتشكيل كيان عام. بعد ذلك لا يتصرف هؤلاء على أنهم رجال أعمال أو محترفون في مجال العلاقات الخاصة وكذلك لا يتصرفون كأعضاء في نسق دستوري معرض لقيود قانونية في بيروقراطية الدولة، فالمواطنون يتصرفون على أنهم كيان عام عندما يتباحثون بطريقة غير محدودة، أي إنه هناك ضمان لحرية التجمع والترابط وحرية التعبير عن أرائهم العامة عن قضايا ذات طابع عام(علي الحمداوي، 2011، ص213).

فالمجال العمومي إذن يقدم مشاهد عامة يمتلك كل فرد الحق في التعليق عليها والتعبير عنها بكل حرية فهو مجال للمساواة وترجمة للديمقراطية الاجتماعية، وفضاء للتعبير عن الأحاسيس الجماعية والفردية حول قضايا تهم المجتمع أو بعض فئاته، كمناقشة قضايا اجتماعية في وسائل الإعلام على اعتبار أنها مجالات عمومية، أو حضور حفلات موسيقية وعروض مسرحية أو مباريات رياضية في الساحات العمومية والمسارح والملاعب الوطنية...، فالمسألة الحاسمة إذن هي أنه عندما يجرى التفكير من خلال الأحاسيس بالمكان يجب أن تعتبر هذه الأفكار في سياق اجتماعي حول ما يروق لمن، وحول الكيفية التي من خلالها قد يحس أناس مختلفون بأنهم ينتمون - إلى مكان ما- بطرق مختلفة ويقدرون المشاهد على نحو مختلف جدا، أو بشكل فوضوي ارتبطا بفوضوية الثقافة/الثقافات التي يحملونها فينتج عنها محاولة خلق نظم ثقافية رسمية للتعامل مع المجال العمومي. ويحاول **"توان"** (Tuan1992) أن يبرهن على أن الناس عامة يحاولون أن يتعاملوا مع فوضى الثقافات مع الأنماط المعقدة من الشخصيات والمعتقدات الفردية، إما عن طريق غمر أنفسهم في المجموعة أو العناية في الأغلب بالطبقات العامة أو المظاهر التي تقترح النظام وليس التشويش، واستنتج ""توان" أن الأكاديميين الذين يميلون إلى النزعة الفردية يفضلون المقاربة الثانية؛ فهم يحاولون أكثر من الناس الآخرين الهروب من فوضى العالم بانسحابهم إلى عالم الأفكار البلوري.

ولأن المجال العمومي فضاء لتطبيق السياسة العمومية في المجال الاجتماعي والثقافي؛ فإن هذا الفضاء قد يتحول بفعل خطط الدولة وسياستها الاجتماعية إلى مجال الاستبعاد الاجتماعي المسوغ وفق أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، بمقدور السياسة الاجتماعية العامة أن تؤثر بوضوح في ما تحدثه أي درجة من عدم المساواة في مقدار الاستبعاد الاجتماعي وحدته، وقد يصل الحد إلى درجة الإقصاء الاجتماعي لفئات معينة أو أفراد معينين. فكيف يساهم الاستبعاد الاجتماعي في تشكيل وإعادة تشكيل المجال الاجتماعي؟.

**سابعا: مفهوم الاستبعاد الاجتماعي شكل من أشكال الصراع الاجتماعي**

تعود الأصول الابستيمولوجية لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي إلى "فيبر" Weber الذي عرفه بوصفه احد أشكال الانغلاق الاجتماعي، فقد كان يرى أن الانغلاق الإستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزا على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها، وفي الاتجاه نفسه يلفت "جوردان" Jordan (1996) الانتباه إلى ما تقوم به جماعة من الاستبعاد الفعال لجماعة أخرى (جون هيلز، 2007، ص22)، وهناك من يعرف الاستبعاد الاجتماعي بأنه ما يقع على الأفراد والمجتمعات المحلية من الاستقطاب والتفرقة الاجتماعية وعدم المساواة.

ويبدو أن الاستعمال الحديث لمصطلح الاستبعاد الاجتماعي نشأ في فرنسا، حيث جرت العادة على استعماله في الإشارة أساسا إلى الأفراد الذين تخطاهم النظام البسماركي للضمان الاجتماعي، وكان المستبعدون اجتماعيا هم هؤلاء الذين استبعدتهم الدولة بصورة رسمية ("لنوار" Lenoir 1974 "ودفي" Dyffy 1997) وتشمل هذه الفئات العجزة والوالدين

الوحيدين (بلا زوج أو أولاد) والمعطلين الذين لا ينتفعون بنظم التأمين والشباب الساخطين والأفراد المعزولين ("ايفانز" Evans 1998).

ويميل الأمريكيون إلى استعمال مصطلحات أخرى منها مصطلح "التجويت"[4] و"التهميش" و"الطبقة الدنيا" ولكن هذه المفاهيم ليست متباعدة في معانيها. فمن المعتاد أن تفهم "الطبقة الدنيا" على أنها تتألف من أجيال عديدة من البشر الذين ينتمون إلى أقليات إثنية، ويعيشون في أحياء مقصورة عليهم يتلقون فيها خدمات الرعاية الاجتماعية، وقد حيل بينهم وبين الاتصال بأغلبية المجتمع، كما أنهم يمثلون خطرا على هذا المجتمع (Murray 1999). ويعد الفرد مستبعدا اجتماعيا عندما يكون مقيما في منطقة معينة من مجتمع ما، ولكن لأسباب تتجاوز سيطرته، لا يستطيع أن يشارك في الأنشطة العادية للمواطنين في ذلك المجتمع، يكون راغبا في هذه المشاركة (بورتشارد 1999) لكن هل يرتبط الاستبعاد الاجتماعي بالفقر؟.

يجيب "بريان باري" على هذا السؤال في مقالته "الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل" ويصرح أن الاستبعاد الاجتماعي لا يعدو أن يكون إعادة تسمية لما اعتاد الناس تسميته بـ "الفقر" غير أنه لا يمكن نفيا الارتباط الوثيق بين الترتيب الطبقي الاقتصادي وظاهرة الاستبعاد داخل المجتمع ما يجعل من الاستبعاد الاجتماعي يحدث مبدئيا بين جماعات لا تتمايز فيما بينها تمايزا ظاهرا من الناحية الاقتصادية (بريان باري، 2007، ص41)، مثل الجماعات اليهودية التي هاجرت من أوربا الشرقية نحو بريطانيا وكانت فئات فقيرة، لكن جيلها الثاني والثالث استطاع بناء ثروة بالتعاطي للمهن الفنية والتجارة ولكن ذلك لم يمنعها من تشكيل جماعات يهودية صغيرة منعزلة على نفسها خاصة المتدينة منها. معناه أن الجالية اليهودية حققت الثروة وتجاوزت مرحلة حالة القفر التي كانت تعيشها؛ إلا أنها بقيت مستبعدة اجتماعيا، لكن هذا الاستبعاد يظهر أنه اختياري لطالما أن الطوائف اليهودية عادة ما تميل إلى الانعزال والانغلاق.

وتتوافق هنا نظرية "بريانباري" الاستبعاد الاجتماعي ونظرية "هال" البروكسميس، حيث تشيران إلى مسألة التقسيم الاجتماعي للفضاء الذي يحدد بعوامل ثقافية، لغوية ومادية...؛ ويعطينا "بريانباري" مثالا حيا هو أن الأحياء السكنية المغلقة والمدارس والمستشفيات الخاصة التي تشكل الصورة المثلى للاستبعاد الاجتماعي، فهذه الأماكن لا يكون الانتفاع بخدماتها متاحا إلا لفئة من الناس. فقد كانت الأحياء السكنية ومازلت قادرة على استبعاد بعض من يمكن أن يقيموا فيها، وذلك من خلال التمييز وتكلفة السكنى وباستعمال البوابات والأسوار، ولا يقتصر استبعاد هذه الأحياء على السكان الجدد غير المرغوب فيهم، بل تستبعد كذلك عابري السبيل الذين يمرون بها عرضا وسكان الأحياء القريبة منهم، فالبوابات ليست علامة مرئية من علامات الاستبعاد فقط، بل هي إشارة قوية لهؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم مستبعدين بالفعل عن المحيط العام الأكبر (Blakely and Snyder 1997).

وفي هذا الإطار فالاستبعاد الاجتماعي لا يعني عدم تكافؤ الفرص أو أنه يدخل ضمن عناصر العدالة الاجتماعية، فهو يتعارض مع مبدأ الفرص المتكافئة من ناحيتين: أولا؛ يؤدي الاستبعاد الاجتماعي إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة، وثانيا؛ يشكل الاستبعاد الاجتماعي في

[4]- أي الانعزال في أحياء مغلقة أو شبه مغلقة.

الواقع إنكارا للفرص المتكافئة في ما يتصل بالأمور السياسية (بريان باري،2007، ص25) وحسب "بريانباري" فإن مشكل الاستبعاد الاجتماعي يتخذ شكلين:

-الاستبعاد الاجتماعي والعدالة الاجتماعية،

-الاستبعاد الاجتماعي والتضامن الاجتماعي،

ويرتبط الاستبعاد الاجتماعي بمؤثرات ومصوغات ماضوية مورثة يرثها الفرد من محيطه الصغير – العائلي، المجتمعي- والموروثات الراهنة، وكل موروثات مادية بالدرجة الأولى، تتحدد درجة استبعاده بحجم رأسماله. فيما يتعلق بالماضوية فإنه إذا كان الماضي يؤثر في مقدار رأس المال المتراكم، سواء كان يخص الفرد أو المجتمع المحلي، فإن الاستبعاد الاجتماعي يرتبط بمورثات الماضية التي تنقضي وتضيع ولكنها تمثل نقطة البدء بالنسبة إلى الحاضر، وقد يكون بالإمكان تقسيم الرأسمال إلى ثلاثة مكونات:

**رأسمال المال البشري**: يعتمد على الوراثة الجينية، وظروف الطفولة، كالعائلة والصحة، وحالة المسكن، والفقر، والبيئة الاجتماعية، والتعليم والتدريب...،

**رأس المال المادي**: ملكية المسكن، والأرض والمعدات...،

**الرأس المال المالي**: ملكية الأصول المالية أو الديون،

وقد يكون ثمة ارتباط بين رأسمال المال المادي ورأسمال المالي، وذلك في حالة ما إذا تمت مثلا حيازة المسكن عن طريق شرائه مقابل دين متمثل في رهن عقاري، كذلك قد يرتبط الرأسمال البشري بالرأسمال المالي، إذا ما كان قد تم تسديده بدين ما، وقد يكون حصاد الرأسمال المالي عند الكثيرين ممن يواجهون الاستبعاد الاجتماعي سلبيا.

أما المؤثرات الراهنة فترتبط بثمرات الماضي أي؛ أن القرارات الراهنة التي يتخذها الفرد إنما نتيجة تراكمات الماضي هذه القرارات الحاضرة التي سرعان ما ستصبح من الماضي، ويمكن تقسيم المؤثرات الراهنة إلى:

**مؤثرات خارجية:** وهي القيود الحالية التي تواجه الفرد أو المجتمع المحلي،

**مؤثرات داخلية.** اختيارات وهي التي يؤثرها الأفراد آو المجتمعات المحلية.

**نتائج وتوصيات**:

نستخلص مما سبق تناوله في هذه الدراسة، أن مفهوم المجال الاجتماعي؛ انتروبولوجي، يحمل صور متعددة بتعدد التخصصات العلمية التي تناولته كعلم الاجتماع والجغرافية الثقافية والاجتماعية، معناه أنه مفهوم يدخل في الخانة المعارف الإنسانية التي عرفت وتعرف تطورا وتراكما، هذا التطور والتراكم تزايدت معهما المشكلات الإنسانية والمعرفية التي تصبح أكثر فأكثر تداخلا وتعقيدا، ما يفرض ضرورة تكامل تخصصات علمية متعددة لتناول الظاهرة الإشكالية المراد دراستها، إذن فالمجال الاجتماعي مفهوم مركب ومعقد بتعقد وتعدد المختصين. هذا على المستوى الابستمولوجي للمفهوم، على المستوى الاصطلاح والبناء، فخلصنا إلى أن المجال الاجتماعي بما يحمله من معاني ودلالات ثقافية وهوياتية واقتصادية يشكل القاعدة التي تبنى من خلالها الأنماط الثقافية والاجتماعية للجماعات والأفراد الذين ينتمون إليه. ويعمل وفق ضوابط وانساق متوافق عليها تعمل على تنظيم العلاقات وتحديد الأدوار بين أعضاء المجتمع،

كما أن بناء المجال الاجتماعي لا يستقيم دون ثلاث انساق رئيسية وهي النسق الديمغرافي والنسق الايكولوجي، والنسق الاقتصادي.

ومن النتائج المتوصل إليها أن المجال الاجتماعي يعد و /أو يشكل مجالا للصراع والاستبعاد الاجتماعيين، هذا الصراع والاستبعاد يرتبطان بظروف تأسيسه –المجال الاجتماعي- ونوع وطبيعة الفئات الاجتماعية المشكلة له، حيث يحتدد التنافس -الصراع والاستبعاد- الاجتماعيين كلما تعددت الثقافات والإثنيات والجماعات التي تتقاسم نفس المجال. لهذا نجد تقسيما ضمني للمجال بين فئاته الاجتماعية، ليس تقسيما قانونيا أو إداريا لكنه تقسيم ناتج عن مؤثرات سلوكية ونفسية تعتمل في نفس أفراد المجتمع، لذا نجد في مجال ما دو ثقافات وفئات اجتماعية متعددة فضاءات خاصة بفئة دون أخرى، على اعتبار أنه مجال عمومي يتاح للجميع الاستفادة منه بقوة الانتماء أولا وبقوة القانون ثانيا. لكن الملاحظ أن المجال الاجتماعي بما هو مجال عمومي أصبح يخضع لمؤثرات خارجية منها مثلا تدخل الدول في إعادة بناء المجال وإعادة نسج علاقاته، من جهة، من جهة ثانية يخضع لتأثير العولمة التي تسعى إلى جعل العالم قروية واحدة بالتالي تفقد الأمكنة المحلية روحها وتجانسها خاصة في المدن المعاصرة.

إن البناء والصراع الاجتماعيين يعدان عنصرين متلازمين في بناء المجال الاجتماعي، فلا مجال اجتماعي دون مجتمع يؤسسه وفق قواعده وضوابطه، ولا مجال اجتماعي ديناميكي دون مجتمع متحرك ومتحول ومتصارع على الدوام، يدخل في صراع داخلي/ ذاتي بين ومع أعضائه الذين يسعى –المجال الاجتماعي- دائما إلى احتواهم داخل الجماعة، كما يدخل في صراع مع الجماعات التي يتقاسم معها نفس المجال أو يشترك معها في حدود مجالية، وبالتالي ينشب صراع دائم حول السيطرة على الموارد، من جهة، من جهة ثانية يتصارع مع السلطة المركزية من أجل إثبات وجود الجماعة، والصرع الأخير هو مع القيم الكونية الجديدة التي فرضتها العولمة. ومن أجل ذلك:

-على متخذي القرار والفاعلين في المجال من مخططين ومهندسين وجغرافيين وعلماء اجتماع وأصحاب الرأسمال المال، التفكير دائما في القضايا الاجتماعية التي تهم المجموعات المستوطنة للمجال، لأنها مفتاح نجاح أي بناء للمجال الاجتماعي.

-النسق الديمغرافي والايكولوجي والاقتصادي، هي أسس وركائز البناء سواء للمجال بوصفه حيزا، أو للمجال الاجتماعي بوصفه حاملا للثقافة والهوية المحلية، لذا يجب الآخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات وضبطها والتحكم في تطورها بغية بناء مجال اجتماعي سليم ويتسع للجميع.

-المجال الاجتماعي فضاء عمومي يخضع لمؤثرات داخلية وخارجية تجعل منه حيزا متحركا، ومجالا للتعدد الإثني والثقافي واللغوي..، ما يجعله مفتوحا على كل أشكال الصراع، ما يفرض ضرورة صياغة قوانين مرنة تتوافق مع المعطى والبنية الاجتماعية المحلية، تجعل منه –المجال الاجتماعي- فضاءا للإبداع والابتكار والتعايش وتقبل الأخر بدل مجال للصراع والتنافر.

**خاتمة:**

إن فكرة تقاسم المجال الاجتماعي تفرض قبل كل الشيء التفكير في تحديد النسق الاجتماعي والتاريخي الذي أنتج فيه هذا المجال، فالمحددات الكرونولوجية تلعب دورا أساسيا في معرفة

الظروف التي تأتت بها مجتمع معين وكيفية استيطان أو "احتلال" حيز جغرافي ما، فيبدأ في تشكيل نظمه الاجتماعية والثقافية والسياسية (نمط عيش خاص به)، ليتطور الأمر فيتحول من مجتمع منغلق ومحدود إلى مجتمع متشعب ومتعدد الألوان والثقافات...، فينتقل من مرحلة بناء المجال الاجتماعي إلى مرحلة الصراع حول هذا المجال وتقاسمه بين مختلف مكوناته.

نخلص إلى أن النظريات التي تناولت إشكالية بناء وتقاسم المجال الاجتماعي: "نظرية البروكسميس لهال و"نظرية الاستبعاد الاجتماعي" لبريانباري، و"نظرية بناء المجال الثقافي" لكرانع، كان لها وقعها في زمن العولمة ومع تزايد أهمية المدن المعاصر والتي وإن حاولت كسر المسافات بين مكونات مجتمعاتها إلا أنها لم تستطيع الحفاظ على وحدة وانسجام فضاءاتها العمومية، بل تزايدت الهوة الاجتماعية والثقافية في المدن وأصبح المجال الاجتماعي يخضع في تقسيمه لمنطق الانتماء السياسي والحزبي (الإيديولوجي) والمكانة الاقتصادية والعلمية داخل المجتمع الحضري. ساهم في هذا الطرح فشل سياسة التخطيط الحضري وسياسة إدماج الفئات الوافدة على المجال، وتكرس هذا الانقسام بتحول المجتمعات خاصة الحضرية إلى مجتمعات ما بعد الحداثة والثورة المعلوماتية الجديدة للقرن الواحد والعشرون. فهل الأنظمة الاجتماعية المنتجة "الهجينة" استطاعت إدماج الفئات الاجتماعية الهامشية؟ أم أنها كرست فكرة تقسيم المجال الاجتماعي داخل نفس (المجتمع) المجتمعات!؟.

**قائمة المراجع:**


1. أحمد أبو زيد(1982)، البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، ط8، منشورات الهيئة العامة المصرية للكتاب.
2. ادوارد هال(2007)، البعد الخفي، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، منشورات الأهلية، ط1، 2007، بيروت.
3. ايفانز بريتشارد(1970)، الانتروبولوجية الاجتماعية، ترجمة احمد أبو زيد، منشورات منشأة المعارف، الإسكندرية.
4. بريان باري(2007)، "الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل" مجلة عالم المعرفة ع 344 أكتوبر 2007 (النسخة الالكترونية).
5. جون هيلز وآخرون (2007)، الاستبعاد الاجتماعي، محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهري، مجلة عالم المعرفة، ع344، أكتوبر.
6. عبد الرحيم العطري(2013)، الرحامنة: القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، سلسلة: أبحاث ودراسات، رقم1، الرباط.
7. علي الحمداوي(2011)، الإشكالية السياسية للحداثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، هبرماس أنموذج، الجزائر، منشورات الاختلاف.
8. فاطمة المرنيسي(2005)، ما وراء الحجاب؛ الجنس كهندسة اجتماعية: ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، ط4، الدار البيضاء.
9. محمد عبده محجوب(دس)، الاتجاه السوسيو انتروبولوجي، في دراسة المجتمع، منشورات وكالة المطبوعات، الكويت.
10. مايك كرانع(2005)، الجغرافية الثقافية، أهمية الجغرافية في تفسير الظواهر الإنسانية. ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة ع 317 يوليوز، الكويت.

11.مهند مصطفى(2016)، حول مفهوم وحدود المجال العمومي، مجلة مدى الكرمل، ع29، كانون الأول.

12.Augé Marc(1995), Non-Places ; Introduction to an Anthropology of Supremondernity; Verso; London.

13.Blakely Early & Snyder Snyder Gene(1997), Fortress America: Gated Communities in the United States. Washington DC and Cambridge, MA: Brookings Institution Press and Lincoln Institute of Land Policy.

14.Edward Hall(1969), The Hidden dimension, New York : Dobledy, Anchor Books,

15.Relph E(1981), the Modern Urban Landscape. Croom Helm, London.

16.Relph E(1976), Place and Place lessness, Pion, London.

17.Jurgen Habermas(1974), The Public Sphere: An Encyclopedia Article. New German Critique, N°3.

18.Max Weber(1964), The Thoeory of Social and Economic Organisation (New York, MacMillan; Free Press.

19.Roger Brunet(1990), Géographie universelle, Mondes nouveaux, Paris, Hachette-Reclus, Compagnie de l'union Européenne, France, Europ du sud.